المال البحري السائب (١)

لا أدري لماذا أتذكر ما جرى في شركة ناقلات النفط من نهب وسلب كلما قرأت تصريحا أو رأيت صورة لأحد مسؤولي شركة الملاحة العربية، مع الفارق طبعا!

فشركة الملاحة العربية شركة كبيرة مملوكة لست دول، منها العراق، ولا تملك دولة واحدة أغلبية مطلقة فيها وغير خاضعة لأية رقابة خارجية أو داخلية فعلية من أي نوع كانت. ومن أية دولة من الدول المالكة لأسهمها، بالرغم من أن الشركة تقوم بالتعامل سنويا بمئات ملايين الدولارات من دون رقيب أو حسيب، وكانت آخر صفقاتها الكبيرة العقد الذي دفعت فيه مبلغ ستمائة مليون دولار اميركي لشراء عشر سفن شحن لا يعرف أحد قيمتها الحقيقية؟

كتبت أكثر من خمسة مقالات عن هذه الشركة التي اضطر أحيانا الى التعامل معها مجبرا بسبب شروط بعض العقود الحكومية التي تلزم المستورد المحلي شحن بضائعه على بواخر الشركة، وهو الأمر الذي لا تقوم أي من الدول المساهمة في ملكية الشركة بتطبيقه على مواطنيها ولا يعتبر من بنود عقود مناقصاتها، ربما باستثناء البحرين؟ وهذا يضع المستورد الكويتي، ومن دون وجه حق، في وضع تنافسي غير عادل تجاه الموردين الآخرين في المنطقة. ولا أدري حقيقة لماذا تصر حكومة دولة الكويت الرشيدة على تطبيق هذا الشرط منفردة بينما لا تعمل به أي من الدول المالكة الأخرى؟

ستكون الكويت، وقريبا جدا، الدولة الوحيدة، باستثناء العراق، وربما البحرين، التي سوف لن يكون لها أسطولها البحري التجاري الخاص بها، بجانب مساهمتها في شركة الملاحة العربية والتي كانت شركة الملاحة الكويتية نواتها الأولى وضحت الكويت بها من اجل خاطر بقية المساهمين! ويعود سبب ذلك الى ما اكتشفته غالبية الدول المالكة لهذه الشركة أنها غير «فعالة» وهدفها الرئيسي، وربما الوحيد، تنفيع «القائمين عليها»! وقد كانت التجربة المريرة التي مرت بها الكويت بعد التحرير مع الشركة خير دليل على ذلك، فقد رفضت شركة الملاحة العربية المتحدة، والتي يقع مقرها الرئيسي في الكويت، ارسال بواخرها الى الكويت عند البدء بتشغيل الموانىء الكويتية بعد التحرير مباشرة، عندما كانت الكويت وحلفاؤها في أمس الحاجة لخدمات هذه الشركة، ويا ليت الأمر توقف عند هذا الحد بل بادرت الشركة بفرض تسعيرة عشوائية طبقت على الكويت فقط وأسمتها «رسوم الكويت العامة» والتي حددت بـ ٥٠ في المائة زيادة على الأسعار التي كانت سائدة وقتها!! ومن المؤسف ان هذه الشركة بالذات قامت بتسجيل تلك الرسوم في الاتحادات الملاحية العالمية لكي تقوم بقية الخطوط الملاحية بتطبيقها مما حرم الكويت من الحصول على أسعار تنافسية في وقتها. وما كنا لنذكر هذا الأمر لولا ذلك التصريح الذي أدلى به السيد عبدالله ماضي، مدير عام الشركة لـ «الراي العام» بتاريخ ١١/٢٣ والذي ذكر فيه ان الدور الاستراتيجي الذي تقوم به الشركة لصالح مؤسسيها أهم من مسألة الربح والخسارة!

● **آخر «كلام الناس»:**

- الديموقراطية هي الضمانة الاساسية لحماية المال العام.

أحمد الصراف